



كلمة الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، إيان مارتين أمام مجلس الأمن 25 يناير 2012

في آخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس الشهر الماضي، أشرت إلى أن المزاج العام في ليبيا يشهد تغيراً تدريجياً ويطلب، على نحو متزايد، بتحسين الأداء المؤسسي ليلي المطامح الشعبية، وبالمساءلة والشفافية في الشؤون العامة؛ وأشرت إلى أنه مع بدء العد التنازلي نحو الانتخابات، أصبح المجتمع المدني أكثر حزماً في مراقبة أداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة وانتقادهما. لقد ازدادت الانتقادات الموجهة إلى القيادة الليبية المؤقتة، وقد جرى الإعراب عن ذلك خلال الأيام الأخيرة بطرق تجاوزت الروح الديمقراطية الصحية، بما في ذلك بعض أعمال العنف الجسماني، وأدت إلى استقالة نائب الرئيس المجلس.

في الوقت نفسه، برز التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة بروزاً هو الأخطر لدى اندلاع القتال في بني وليد. في الأسبوع الماضي، ناقش معي الرئيس عبد الجليل التحديات التي تواجه المجلس في جهوده لتعيين قيادتين جديدتين للمجلسين المحليين في بني وليد وسرت تكونان مقبولتين على نطاق واسع لدى السكان في كل مدينة. ففي حالة بني وليد، أجرت لجنة تابعة للمجلس مناقشات محلية مع جميع أصحاب المصلحة في إطار الجهود المبذولة لإيجاد حل. وعقب زيارة نائبي إلى المدينتين يومي 3 و 4 كانون الثاني/يناير، وجهت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا نداء دعت فيه إلى المزيد من الاهتمام، بما في ذلك جهود المصالحة المركزة لتسريع عودة الأمور إلى طبيعتها بصورة كاملة، ونواصل هذا السعي من خلال اتصالاتنا مع السلطات.

وللأسف، في ظل الأجواء المحلية المشحونة، أدى حادث ذو صلة بالأمن إلى اشتباكات بين أفراد من السكان المحليين وكتائب الثورة المتمركزة في المدينة، مما أسفر عن مصرع عدد من الأشخاص بحسب التقارير. وقد وردت أنباء غير صحيحة عن ذلك تشير إلى أن قوات موالية للقذافي استعادت السيطرة على المدينة. وردت الحكومة



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

قسم الإعلام والاتصال (PICS) Public Information and Communication Section

بإرسال وحدات من الجيش الوطني، وهي منخرطة حالياً مع جميع أصحاب المصلحة لاحتواء الموقف ومعالجة التحديات الأمنية والسياسية الكامنة في بني وليد.

وبطرق جدّ مختلفة، تشير كل واحدة من هذه التطورات إلى المشاكل المرتبطة بالفترة الانتقالية، بينما لا تزال السلطات الانتقالية تفتقر إلى الشرعية الكاملة التي تتمتع بها الهيئات المنتخبة، على الصعيدين الوطني والمحلي. لقد بدأت الاحتجاجات في بنغازي كجزء من حركة تدعو إلى "تصحيح مسار الثورة"، ويبدو أنه قد أثرت عقب تصريحات عن عفو محتمل يُمنح لمقاتلي القذافي السابقين وأعضاء نظامه، أُذليّ بها في إطار النقاش بشأن المصالحة الوطنية، ونشرت على نطاق واسع في أوائل كانون الأول/ديسمبر. واكتسبت الاحتجاجات زخماً لأنها تطورت لتصبح منصة لانتقاد أداء المجلس الوطني الانتقالي. وركز المتظاهرون على المطالبة بتعزيز الشفافية والمساءلة، فضلاً عن توفير احتياجات جرحى الحرب. وكانت هناك أيضاً دعوات لمنع مؤيدي النظام السابق من المشاركة في العملية السياسية، ولتطهير جميع مؤسسات الدولة منهم، وإعادة التعيين للمجالس المحلية على أساس الانتخابات المحلية. إن الإحباط العام من أوجه القصور في أداء الحكومة آخذ في الازدياد.

مع أن تأسيس الشرعية الكاملة لا يتأتى إلا عن طريق الانتخابات، فإنه لا بد من القبول ببعض الشرعية المؤقتة من أجل تحديد إطار للانتخابات الأولى، وتلك مسؤولية رئيسية تقع على عاتق المجلس. لم تُشكّل الحكومة المؤقتة إلا في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بعد شهور شهدت فراغاً شبه كامل للحكم. تشكل الشفافية والاتصالات والتشاور بالفعل عناصر مهمة لتعزيز الثقة في السلطات الانتقالية والاطمئنان إليها.

بيد أن المعوقات ليس مصدرها القيادة الليبية فحسب. فوسائل الإعلام في ليبيا الجديدة لا تزال حتى الآن بعيدة كل البعد من أن تكون قنوات موثوقة لنقل المعلومات الصحيحة إلى الجمهور؛ والمجتمع المدني ليس إلا في بداية المشوار لتنظيم نفسه في هيئات تيسر التشاور. ولكن كان النظام القديم قد سقط، فإن الحقيقة القاسية هي أن الشعب الليبي لا يزال يتعين عليه أن يتعايش مع تركته العميقة الجذور، ويتمثل ذلك في مؤسسات الدولة الضعيفة، الغائبة في بعض الأحيان، إلى جانب الغياب الطويل للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ما يجعل انتقال البلاد أكثر صعوبة. ويزيد من تعقيد هذا الأمر ما كان يجري من تشويه منهجي للنسيج الاجتماعي والسياسي في البلد.

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiang1@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

قسم الإعلام والاتصال (PICS) Public Information and Communication Section

الذين يتعاملون منا مع الحكومة المؤقتة يلتقون بوزراء ملتزمين ومحنكين يجاهدون من أجل التصدي للتحديات الكبرى بالقليل من الدعم في سياق من انعدام الخبرة المؤسسية والبيروقراطية الواسعة غير المؤكدة الكفاءة والولاء. ولكن الجمهور لا يرى إلا التلكؤ في إيصال الأموال والخدمات. لقد مهدت موافقة لجنة الجزاءات على طلب شطب المصرف المركزي والبنك الخارجي من قائمتها الطريق للتغلب على أزمة السيولة، بيد أن المؤسسات الوطنية والمحلية بدأت بالكاد تحس بأثر ذلك، ناهيك عن عامة الجمهور.

لقد شكل تضافر عوامل ضيق الوقت، وقلة الخبرة في صياغة التشريعات الانتخابية، وأوجه القصور في الاتصالات، وعدم وجود آليات ملائمة للتشاور قيوداً على عملية صياغة القانون الانتخابي. وبظل المجلس الوطني الانتقالي ومعظم أصحاب المصلحة عاقدين العزم على وجوب احترام الالتزام الوارد في الإعلان الدستوري بانتخاب المؤتمر الوطني في أواخر حزيران/يونيه. ولم يترك هذا إلا القليل من الوقت لإجراء مشاورات بشأن الإطار التشريعي، الذي لا محالة سينطوي على بعض الخيارات السياسية الصعبة والمثيرة للجدل.

في حدود الوقت المتاح، بذلت اللجنة الانتخابية التابعة للمجلس الوطني الانتقالي جهوداً حقيقية لإشراك الجمهور، ونشر مشروع القانون، وعقد عددٍ من المشاورات العامة أو المشاركة فيها.

وقد رحبت أيضاً بالمشاركة الوثيقة مع الفريق الانتخابي للبعثة، واعتماد كثير من توصياته الفنية، مع الاستجابة للشواغل المعرب عنها في المشاورة العامة. ونتيجة لذلك، نعتقد أن القانون الانتخابي الأساسي وقانون الإدارة الانتخابية الموازي، الذي ينشئ لجنة انتخابية وطنية عليا تضم 17 عضواً، قد اكتسب المزيد من الوضوح والتركيز. وعرضت البعثة شواغلها فيما يتعلق بالقيود في معايير الأهلية بالنسبة للناخبين والمرشحين على السواء. وترحب بالتقدم المحرز في جعل هذه المعايير أكثر شمولاً.

والانتقادات الموجهة إلى المشاورة العامة، كونها غير كافية، قد زادت حدتها نتيجة لعدم نشر التقسيم المقترح للبلد إلى دوائر انتخابية وتوزيع المقاعد، الأمر الذي لا يزال قيد المناقشة في المجلس الوطني الانتقالي. وتخشى التجمعات السياسية من خلو القانون من أي ذكر لحقوق الأحزاب السياسية ومسؤولياتها. ومما أثار قلق البعثة

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiang1@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

Public Information and Communication Section (PICS)

قسم الإعلام والاتصال

والأمين العام، بصفة خاصة، رفض المجلس بكامله لاقتراح اللجنة الانتخابية الذي كان سيكفل وجود نسبة 10 في المائة على الأقل من النساء في المؤتمر الوطني- وهو الاقتراح الذي رفضته بعض المجموعات النسائية وأصوات المجتمع المدني باعتباره غير كاف، في حين أنه لم يكن هناك أي تأييد علني عام لتخصيص أي حصص، وفقاً للجنة الانتخابية. وقد اعتمد المجلس الوطني الانتقالي قانون الإدارة الانتخابية وعين اللجنة الانتخابية الوطنية العليا وكان ينوي أيضاً إعلان القانون الانتخابي الرئيسي في 22 كانون الثاني/يناير. ولكن، وسط الاحتجاجات في بنغازي، قرر المجلس استمرار المشاورات والنظر في مزيد من التعديلات حتى يوم 29 كانون الثاني/يناير. ويواصل خبراء الانتخابات بالبعثة النقاش مع فريق المجلس الوطني الانتقالي، كما بدأ مناقشاته مع رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية العليا بشأن الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة خلال المرحلة المقبلة. ونأمل بشكل خاص أن تسمح الفترة الممتدة بمزيد من الدراسة لحالة التدابير الخاصة التي تعزز تمثيل المرأة.

وكما ذكرت في كل إحاطاتي السابقة إلى المجلس، ما زال الأمن يمثل شاغلاً أساسياً. فالأحداث على أرض الواقع في الشهر الماضي تبرز المخاطر المرتبطة باستمرار وفرة الأسلحة في الشوارع والفرق المسلحة المتنوعة في البلد وافتقارها إلى خطوط واضحة للقيادة والسيطرة. وفي العاصمة، أسفرت بعض المواجهات التي وقعت في أوائل كانون الثاني/يناير بين الوحدات المتناحرة من مصراته وطرابلس عن سقوط عدد من القتلى والجرحى؛ كما أن الاشتباكات المسلحة التي وقعت في وقت لاحق من الشهر بين وحدات في غريان والعصبة، وفي أوائل هذا الأسبوع في بني وليد، اقتضت تدخلاً رفيع المستوى لوضع حد للاشتباكات. وعلى الرغم من أن السلطات نجحت في احتواء تلك الحوادث وغيرها من الحوادث الثانوية التي ما زالت تقع في أنحاء البلد بشكل متكرر، هناك الاحتمال القائم دائماً لتصاعد العنف واتساع نطاقه.

ويرى من هم على رأس الحكومة الانتقالية أن أولويتهم القصوى تأكيد سلطة الدولة ومعالجة مستقبل أعضاء تلك الفرق. والنجاح في إدماجهم يرتكز بقدرته السلطات على إجراء مشاورات مع أصحاب الشأن المعنيين للتوصل إلى توافق آراء بشأن السبيل للمضي قدماً، بما في ذلك الاتفاق على عمليات لإدماج أو إعادة إدماج المقاتلين السابقين، مع إنشاء آليات عملية للتعامل بفعالية مع التحديات الأمنية، بما فيها ما يتصل بالانتخابات المقبلة. وكما بينت التجربة في أماكن أخرى، فإن هذه العملية لا يمكن أن تعامل كممارسة فنية بحتة، بل إنها تتطلب إطاراً سياسياً لضمان استمراريتها.

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiang1@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

Public Information and Communication Section (PICS)

قسم الإعلام والاتصال

ووسط بعض الالتباس المبدئي، بدأت اللجنة المشتركة بين الوزارات عملية لتسجيل المقاتلين السابقين، تنفيذ مرحلتها الأولى المجالس المحلية في أنحاء البلد. وما يتم جمعه من معلومات سيجهز مركزياً قبل توجيه المسجلين إلى وزارات الداخلية أو الدفاع أو العمل وفقاً لاختيارهم المفضل. وتجري البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشات مع الوزارات والهيئات المعنية بشأن احتياجاتها من المساعدة الفنية.

وفيما يتعلق بالشرطة، تواجه وزارة الداخلية تحدياً مزدوجاً يتمثل في إدماج المحاربين السابقين في نفس الوقت الذي تجري فيه عملية إصلاح وتعزيز لقوة الشرطة الموروثة وتدريبها وإدارتها. وبناء على طلب الوزير، تعمل البعثة على زيادة دعمها الاستشاري المباشر داخل الوزارة، إلى جانب دعم التنسيق الشامل للمساعدة الدولية. وقدمت بعض الدول الأعضاء عروضاً للتدريب والمساعدة، كما وقع بعضها اتفاقات ثنائية لدعم قوة الشرطة في عدد من المجالات. وتشمل المساعدة التي تقدمها البعثة دعم الوزارة في وضع استراتيجيات للتدريب ومناهج لعدد من الدورات التدريبية، ومنها تأمين الانتخابات.

وبعد الولاية الممنوحة للبعثة في القرار 2022 (2011)، يساعدني الآن مستشار خاص بشأن التهديدات والتحديات التي يشكلها وجود الأسلحة والمواد المتصلة بها في ليبيا. ومن بين مسؤولياته استمرار تنسيق الجهود بشأن التعرف على منظومات الدفاع الجوي المحمولة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، والسيطرة عليها، وإدارة مخزونات الذخيرة والإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد عززت البعثة فريقها بإحضار خبراء في منظومات الدفاع الجوي المحمولة لدعم الجهود المستمرة لرسم الخرائط ومستشار معني بتسجيل الأسلحة.

والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى عدد من بلدان الساحل أكدت في كانون الأول/ديسمبر التقديرات السابقة بأن ثمة شواهد قليلة بشأن تهريب منظومات الدفاع الجوي المحمولة خارج ليبيا بأعداد كبيرة. وهذا يؤكد ضرورة التركيز على إجراءات السيطرة على الأسلحة داخل الأراضي الليبية. وفي هذا الصدد، بدأت البعثة في استضافة مشتركة مع وزارة الدفاع لفريق فرعي معني بذلك النوع من منظومات الدفاع الجوي، يقوم بتنسيق الجهود الثنائية لرسم الخرائط والتعرف على تلك المنظومات. وفي حين تمت زيارة 123 موقعاً لجمع الأسلحة حتى الآن وتحدد مصير عدد يقدر بـ 5000 قطعة من تلك المنظومات ومكوناتها، وما زال الوصول إلى الكثير من مخازن أسلحة الفرق الثورية يشكل تحدياً.

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiangl@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiangl@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

قسم الإعلام والاتصال
Public Information and Communication Section (PICS)

وقد عرض عدد من المانحين تقديم الدعم للإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في الفترة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، وأعربت عن الشكر لهذه الاستجابة السخية. ولدنيا الآن 28 فريقاً للتطهير و30 فريقاً لتقدير المخاطر يعملون في كل أنحاء البلد. ويجري تسجيل تقارير جديدة عن تلوث ناجم عن الألغام والمتفجرات على أساس يومي تقريباً. وما زالت القدرة الحالية على أرض الواقع غير كافية لتلبية الطلب المتزايد. وعلى المدى القصير، على الأقل، يتعين زيادة الدعم المالي الخارجي لمعالجة هذه المسألة بفعالية إلى أن يتوفر التمويل الليبي اللازم.

وكان هناك مزيد من التقدم في فحص المواد الكيميائية والتحقق منها، لاسيما تلك المواد التي لم يكن النظام السابق يعلن عن وجودها، وكشفت عنها السلطات الليبية الجديدة في إعلانها المؤرخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة من 17 إلى 19 كانون الثاني/يناير، قام مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بزيارة المواقع والتحقق من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها، والتي تتكون من عوامل الخردل الكبريتي التي لم تحمل في ذخائر. ويتعين على ليبيا الآن أن تقدم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطة وجدولاً زمنياً لتدمير المواد المعلن عنها في موعد لا يتجاوز نهاية نيسان/أبريل. وفيما يتعلق بالمواد النووية، ما زال بيع ونقل الـ 6.400 برميل من المواد النووية المخزونة في سبها يمثل أولوية رئيسية.

وشواغل جيران ليبيا بشأن انتشار الأسلحة تنعكس في قلق ليبيا ذاتها من أن يكون أنصار القذافي السابقين قد عادوا إلى التجمع والتدريب في بلدان مجاورة بغية زعزعة الاستقرار في بعض أجزاء ليبيا. ومن شأن ذلك أن يزيد من الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات على الحدود الجنوبية لليبيا، الأمر الذي دفع الحكومة المؤقتة إلى جعل أمن الحدود وإدارتها أولوية قصوى. وتحقيقاً لذلك، عقدت البعثة اجتماعين تنسيقيين مع ممثلين بارزين لوزارة الدفاع والداخلية والمالية والخارجية ومع الشركاء الثنائيين المعنيين لتحديد احتياجات ليبيا ذات الأولوية في هذا المجال وتيسير عروض المساعدة. وتنسق البعثة بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي الذي سيرسل فريقاً لتقييم إدارة الحدود في شباط/فبراير. ويشارك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في فريق فرعي بشأن الهجرة غير الشرعية ودعم جهود السلطات الليبية بشأن تدفق اللاجئين السوريين إلى ليبيا حالياً عبر الحدود المصرية. وفي كل هذه المسائل، لا غنى عن الحوار المكثف مع جيران ليبيا بشأن التهديدات النابعة من الحدود المتراصة السهلة الاختراق على جانبي الحدود الليبية، وقد أثرت هذه المسألة في الزيارات الأولى التي قام بها وزير الخارجية

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiang1@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

قسم الإعلام والاتصال
Public Information and Communication Section (PICS)

الليبي للنيجر ومالي وتشاد . وأبلغني الرئيس جان بينغ خلال زيارته الأخيرة لطرابلس بمناقشاته الإيجابية مع الحكومة، ورحب باعتزام رئيس الوزراء الكيب ترؤس وفد ليبيا إلى قمة الاتحاد الأفريقي في أواخر هذا الأسبوع.

وبما أن المجلس يوشك على الاستماع إلى إحاطة إعلامية من مفوض حقوق الإنسان، سوف أوجز ملاحظاتي بشأن مسائل حقوق الإنسان. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأنه لم يتحقق سوى تقدم محدود بشأن حالة المحتجزين منذ قدمت آخر إحاطة إعلامية للمجلس، حيث ما زال النظام القضائي يواجه تحديات جمة في عملياته.

وقد تمكنت وزارة العدل حتى الآن من نقل ستة من مرافق الاحتجاز من ألوية الجيش إلى الوزارة، علماً بأنه تم نقل اثنين منها منذ إحاطتي الإعلامية السابقة. وهناك العديد من العوامل التي تعرقل عملية نقل المرافق هذه، بما في ذلك عدم كفاية أفراد الشرطة القضائية الذين يضطعون بالمهام الأساسية المتعلقة بإدارة السجون. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تواصل الضغط على الحكومة لتسريع عملية النقل هذه حتى يتسنى إجراء استعراض شامل لحالات المحتجزين، لينتهي ذلك الاستعراض إما بإطلاق سراحهم أو بتوجيه اتهامات رسمية إليهم وفقاً للمعايير القانونية. وتشكل الأعداد الكبيرة من المحتجزين ضغطاً على المستوى الحالي لقدرات الوزارة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الشعور بالإحباط. وقد بلغ ذلك ذروته بالفعل جراء حدوث أعمال شغب في أحد مرافق الاحتجاز قبل أسبوعين احتجاجاً على استمرار احتجازهم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ويؤكد تفشي الصراعات على الحاجة الملحة إلى اعتماد وتنفيذ إطار وطني للعدالة الانتقالية والمصالحة. تحقيقاً لهذه الغاية اعتمد المجلس الوطني الانتقالي قانوناً بشأن العدالة الانتقالية، غير أنه لم يتم الإعلان عنه بعد، وهو لا يزال في انتظار مزيد من تطوير المؤسسات القضائية والقانونية اللازمة لتنفيذ أحكامه. وفي ذلك الصدد نظمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا - في شراكة مع وزارة العدل، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة- مؤتمراً في الفترة من 23-25 كانون الثاني/يناير لمناقشة تعزيز جدول الأعمال المعني بالعدالة الانتقالية مع نظراء من الحكومة الوطنية وأعضاء المجتمع المدني. وافتتح رئيس الوزراء المؤتمر وشدد على أهمية تحقيق العدالة الانتقالية بالنسبة لتقدم ليبيا.

وفيما يتعلق بالجهود التي تبذلها ليبيا لتحديد مكان الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم، فقد قررت الحكومة إدماج تلك المسؤولية في إطار صلاحيات وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين، وحل اللجنة التي أنشئت لتولي تلك المهام في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولا تزال البعثة ملتزمة بدعم هذه الجهود ضمن أي إطار تقره الحكومة. وتحت

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiang1@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

قسم الإعلام والاتصال
Public Information and Communication Section (PICS)

البعثة على أن نقل تلك المسؤوليات إلى الوزارة يجب ألا يمنع أن تحافظ عملية البحث عن الأشخاص المفقودين وتحديد هوياتهم على حيادها واستقلاليتها، وأن تنفذ وفقاً للمعايير الدولية. وقد أكد لنا رئيس الوزراء ومسؤولون حكوميون آخرون أن تلك المبادئ ستواصل توجيه الإجراءات التي تتخذها الحكومة في ذلك الصدد. ويشكل إنشاء المجلس الوطني الانتقالي للمجلس الأعلى للحريات العامة وحقوق الإنسان في ليبيا في كانون الأول/ديسمبر خطوة إيجابية نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وينخرط هذا المجلس المؤلف من 11 عضواً من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك النساء والشباب، حالياً في مشاورات مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في ذات الوقت الذي يستعد فيه لبدء عمله. وسوف تقدم البعثة المساعدة التقنية للمجلس في استجابة لطلبه.

ويواصل نائبي، بوصفه منسقاً للشؤون الإنسانية، والهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية المناقشة مع ممثلي جماعة الطوارق المشردين في بنغازي وممثلي المجالس المحلية بشأن السبل المناسبة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية القائمة، فضلاً عن إمكانيات تعزيز الوصول إلى حل دائم لهذه المسألة. وما يناهز نصف عدد الأشخاص الذين لا يزالون مشردين داخلياً في البلد هم من جماعة الطوارق الذين، كما ذكرت سابقاً، لا يزالون غير قادرين على العودة إلى مسقط رأسهم.

وفي 30 و 31 كانون الثاني/يناير سيشارك ممثلون من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي مع وزراء ومسؤولين ليبيين وأعضاء من المجتمع المدني في حلقة عمل تهدف إلى تنسيق المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي على نحو يتوافق مع الأولويات الحكومية الملحة. وكانت الحكومة قد قررت أنه ينبغي أن يركز ذلك الجهد على سبع أولويات حكومية تقع خارج القطاع الأمني، وهي المجتمع المدني ووسائل الإعلام، الانتخابات، الإدارة العامة، الإدارة المالية العامة، تقديم الخدمات الاجتماعية، خدمات الاتصالات الاستراتيجية، والعدالة الانتقالية. ونتوقع أن تحدد حلقة العمل ما إذا كانت الحكومة ترغب في المضي قدماً في تقييم الاحتياجات في تلك المجالات، وفيما يتعلق بإطار تنسيق المساعدات الدولية في المستقبل.

وعقب تحديد الحكومة لأولوياتها والجهود التي تبذلها الوزارات بشأن تحديد أهداف وغايات خطة العمل الوطنية الانتقالية، فقد واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى مكتب نائب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط بهدف التنسيق في إطار الحكومة فيما يتعلق بالمساعدة الدولية. وقد شمل ذلك عقد اجتماعات بين أعضاء أفرقة الأمم

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiangl@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiangl@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org



United Nations Support Mission for Libya (UNSMIL)

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

قسم الإعلام والاتصال
Public Information and Communication Section (PICS)

المتحدة القطرية والوزارات بهدف ربط الوكالات بنظرائها، حتى تتوافق أنشطة الأمم المتحدة لتحقيق الانتعاش والتنمية مع الأولويات الحكومية.

ويسرني جدا أن أبلغ أعضاء المجلس بأنه تم في 10 كانون الثاني/يناير التوقيع على اتفاق مركز البعثة من قبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، سعد بن عاشور الخيال وأنا بنفسني. ويعكس التوقيع على اتفاق في هذه الفترة القصيرة منذ إنشاء البعثة في منتصف أيلول/سبتمبر وتشكيل الحكومة المؤقتة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وجود علاقة ممتازة بالفعل. وقد واصلنا التشاور في غضون ذلك مع السلطات الليبية فيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا فيما وراء ولايتها الحالية، بينما يجري إكمال عملية التخطيط المتكامل للبعثة، الأمر الذي سينعكس في توصيات الأمين العام التي ترد في التقرير الذي سيقدمه إلى المجلس بحلول نهاية شباط/فبراير.

ولا أرى أنه من الصعب فهم سياق الصعوبات التي تواجهها السلطات الليبية المؤقتة التي تجلت في الأيام الأخيرة. وهي صعوبات تقتضي إدارة سياسية حازمة من قبل زعماء المرحلة الانتقالية الذين يجب إعطاؤهم الحيز اللازم لإدارة أولوياتهم الداخلية، عوضاً عن إعطاء ذلك الحيز لمصالح الجهات الفاعلة الخارجية الطويلة الأجل. ولا تزال البعثة تركز على تقديم الدعم الضروري لهم في مواجهة تلك التحديات الرئيسية. وسوف ينعكس ذلك في المقترحات التي أتطلع إلى مناقشتها مع المجلس استناداً إلى توصيات الأمين العام المرتقبة في مارس/آذار.

For more information, please contact Spokesperson/UNSMIL, Ms. Hua Jiang, jiang1@un.org or +(218) 92 307 0209; or Deputy Spokesperson Mr. Adnan Jarrar, jarrar@un.org or +(218) 92 307 0209

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالمتحدثة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة هوا جيانغ jiang1@un.org أو نائب المتحدث باسم البعثة السيد عدنان جرار jarrar@un.org